



آراء الدنوشري التصريفية في حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح

آلاء محمد أحمد رجب

باحثة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة (آراء الدنوشري التصريفية الواردة في حاشية ياسين العليمي على التصريح) في الجزء الأول من كتاب شرح التصريح على التوضيح للأزهري، وهدف البحث إلى جمع ودراسة آراء الدنوشري التصريفية الواردة في حاشية ياسين العليمي على التصريح.

واعتمد منهج البحث على استخلاص وجمع آراء الدنوشري التصريفية من خلال تتبع ورودها في حاشية ياسين العليمي على التصريح، ثم تصنيفها ودراستها.

وينقسم البحث إلى مبحثين، المبحث الأول: الصيغ والأوزان الصرفية. والمبحث الثاني: الظواهر الصرفية. يسبقهما مقدمة ويعقبهما خاتمة بالنتائج.

وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها: سعة اطلاع الدنوشري وإحاطته بعلوم اللغة المختلفة، ظهر ذلك من خلال كثرة مراجعه وتنوعها، كما اتضح عمق تفكيره اللغوي الظاهر من خلال تساؤلاته العديدة الواردة في الحاشية وتعليقاته في كثير من المواضع، كما ظهرت عناية الدنوشري بالمفردات عناية واضحة حيث حرص على توضيح المعاني، استشهاد الدنوشري بالحديث في بعض المواضع، ورد للدنوشري في الحاشية نظم في بعض المسائل، كما اتضح اهتمام الدنوشري بتوضيح الأوزان الصرفية لبعض الكلمات، ظهر أيضًا من خلال البحث تأثر الدنوشري بمن سبقه من النحاة، كما ظهر تأثر الشيخ ياسين العليمي بأستاذه الدنوشري من خلال كم الآراء التي نقلها عنه في الحاشية، ويوصي البحث بالاهتمام بدراسة آراء النحاة الوارد ذكرهم في حاشية ياسين العليمي على التصريح.

الكلمات المفتاحية: الدنوشري، ياسين العليمي، حاشية ياسين على التصريح، حواشي التصريح، التصريح على التوضيح للأزهري، خالد الأزهري.



Al-Dunushari's morphological views in Sheikh Yassin Al-Alimi's commentary on Al-Tasreeh

Alaa Mohamed Ahmed Ragab

Master's researcher, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

This research deals with the study of (Al-Dunushari's morphological views included in Yassin Al-Alimi's commentary on Al-Tasreeh) in the first part of the book Sharh Al-Tasreeh on Al-Tawdih by Al-Azhari, and the aim of the research is to collect and study Al-Dunushari's morphological views included in Yassin Al-Alimi's commentary on Al-Tasreeh.

The research methodology relied on extracting and collecting Al-Dunushari's morphological views by tracing their occurrence in Yassin Al-Alimi's commentary on Al-Tasreeh, then classifying and studying them.

The research is divided into two sections, the first section: morphological forms and weights. The second section: morphological phenomena. They are preceded by an introduction and followed by a conclusion with the results.

The research concluded with several results, the most important of which are: Al-Dunushari's extensive knowledge and his mastery of various linguistic sciences, which appeared through the abundance and diversity of his references, as well as the depth of his linguistic thinking, which appeared through his numerous questions included in the footnote and his explanations in many places. Al-Dunushari's attention to vocabulary also appeared clearly, as he was keen to clarify the meanings, Al-Dunushari's citation of the hadith in some places, and Al-Dunushari's poems in the footnote on some issues were mentioned, as well as Al-Dunushari's interest in clarifying the morphological weights of some words. The research also showed that Al-Dunushari was influenced by those who preceded him among grammarians, as was Sheikh Yassin Al-Alimi's influence by his teacher Al-Dunushari through the amount of opinions he conveyed from him in the footnote. The research recommends paying attention to studying the opinions of the grammarians mentioned in Yassin Al-Alimi's footnote on Al-Tasreeh.

Keywords: Al-Dunushari, Yassin Al-Alimi, Yassin's footnote on Al-Tasreeh, footnotes on Al-Tasreeh, Al-Tasreeh on Al-Tawdih by Al-Azhari, Khaled Al-Azhari.



المقدمة

انتشر في القرن الحادي عشر الهجري تأليف الشروح والحواشي، وكُنز الشرح وأصحاب الحواشي⁽¹⁾، وقد كانت حاشية الشيخ ياسين العلمي على التصريح إحدى إصدارات ذلك العصر، وهي حاشية وضَعها الشيخ ياسين العلمي على كتاب (التصريح على التوضيح) الذي شرح فيه الشيخ خالد الأزهرى كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام، ضمَّن فيها الشيخ ياسين المهمم ما كتبه عددٌ من النحاة على الحاشية. وتكمن أهمية الحاشية من أهمية الكتاب الذي كُتِبَ عليه، كذلك من المكانة العلمية للنحاة الذين استعان بهم الشيخ ياسين في حاشيته من خلال نقل ما كتبه على التصريح، خاصة مع صعوبة الوصول لتلك الحواشي والاطلاع عليها فقد ضمَّن الشيخ ياسين في حاشيته المهم منها وقد عملَ على مراجعة ومناقشة كل رأي بما يناسبه.

وقد عدَّد الشيخ ياسين في مقدمة حاشيته أسماء النحاة الذين أخذَ ونقلَ عنهم، قائلًا⁽²⁾ "ضمَّنتها المهم مما كتبه المشايخ الأعلام والأئمة الكرام: الشهاب أحمد ابن عبد الحق السنباطي، والشهاب أحمد الزرقاني الشهير بابن فجلة، وشيخنا عبد الله الدنوشري، بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا - رحمهم الله أجمعين - ورفع قدرهم في عليين-، وشحنت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقاني على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب القاسمي معه من المناقشات وضمنت إلى ذلك أبحاثًا ينتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد في سلوك سبيل الرشاد"، وفيما يلي دراسة لـ"أراء الدنوشري التصريفية الواردة في حاشية ياسين العلمي على التصريح"، في الجزء الأول من كتاب "شرح التصريح على التوضيح".

المبحث الأول: الصيغ والأوزان الصرفية

الأول: باب شرح المعرب والمبني :

1- ذكر الأزهرى أنواع الإعراب الأربعة⁽³⁾، وبيَّن أنَّ لها علامات بقوله: ⁽⁴⁾ "ولهذه الأنواع الأربعة... علامات جمع (علامة) بمعنى: علم، أو جمع (علم)، ك(اصطبلات) جمع (اصطبل)". اعترض الدنوشري على قول الأزهرى: (علم)، قائلًا: ⁽⁵⁾ "أقول هذا غلط من الشيخ - رضي الله عنه - فإنه لو كان جمع (علم) لقليل (علّامات) لا علامات؛ لأنَّ الألف والتاء يزدان على المفرد والغرض أنَّ مفرده⁽⁶⁾ (علم)، تأمل". يظهر من هذا الرأي دقة الدنوشري وتنبهه على ما يراه خطأ، وتوضيح الصواب وبيانه.

الثاني: باب الأسماء الستة:

1- عدَّد ابن هشام الأسماء الستة بقوله: ⁽⁷⁾ "(ذو) بمعنى صاجب، والفم إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والحَم، والهَنُ..."

علّق الدنوشري على قوله: "والفم... مبيَّنًا وزنه، قائلًا: ⁽⁸⁾ "أصل فَم فوه) على وزن (فَعَل) بفتح الفاء وسكون العين. أه"

2- قال الأزهرى: ⁽⁹⁾ "(ذو) وحال إفرادها ملازمة للإضافة لغير الياء من أسماء الأجناس الظاهرة". وضح الدنوشري وزن (ذو)، بقوله: ⁽¹⁰⁾ "وزنها (فَعَل) بالتحريك عند سيويوه ولامها ياء، وبالسكون عند الخليل⁽¹¹⁾ ولامها واو".⁽¹⁾

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، (القاهرة: دار المعارف)، 361.

(2) حاشية الشيخ ياسين على التصريح، (طبعة دار الفكر)، 2/1

(3) هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

(4) التصريح، 60/1.

(5) حاشية التصريح، 60/1.

(6) كُتِبَ في الحاشية: "والفرض أنَّ مُفْرَدَ علم" ولعل الصواب ما أُثْبِتَ لأن به يتم المعنى.

(7) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 39/1.

(8) حاشية التصريح، 61/1.

(9) التصريح، 63/1.

(10) حاشية التصريح، 63/1.

(11) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، 78/2. باب الذال.



بيّن الدنوشري وزن (فو) و (ذو) من الأسماء الستة، ثم بيّن الخلاف في وزن (ذو) عند سيبويه والخليل.

الثالث: باب جمع المذكر السالم:

1- وضّح ابن هشام في فصل ملحقات جمع المذكر السالم⁽²⁾ عدم جواز الجمع المعرب بالحروف - أي: الجمع المنتهي بالواو والنون أو الياء والنون - في نحو: (يَدٍ) و(دَمٍ)، ووضّح الأزهرى علة ذلك بقوله: ⁽³⁾ "لعدم التعويض من لامهما المحذوفة، وأصلهما (يَدِي) و(دَمِي) - بسكون الدال والميم - وذهب الكوفيون إلى فتح الدال، واختاره ابن طاهر. وذهب المبرد⁽⁴⁾ إلى فتح الميم وضعفه الجاربردي⁽⁵⁾".
علق الدنوشري على قوله: (وضعفه الجاربردي)، قائلاً: ⁽⁶⁾ "ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على (فعال) هو دليل المبرد، ك(جمل وأجمال) أو لا؟".
بالعودة لرأي الجاربردي⁽⁷⁾ يظهر لنا أن وجه الضعف هو لجواز أن يكون الشيء على وزن، فإذا اشتق منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على وزن آخر، ثم رد على من استدل على تثنية دميان بقول الشاعر⁽⁸⁾ بأنه خروج عن الأصل للضرورة الشعرية.

2- ثم بيّن ابن هشام⁽⁹⁾ عدم جواز هذا الجمع في (اسم) و(أخت) و(بنت)؛ لأنّ العوض غير التاء، وضّح الأزهرى قائلاً: ⁽¹⁰⁾ "أما (أخت) و(بنت) فظاهر كلامه هنا أنّ أصلهما (أخو) و(بنت) حذفت لامهما، وعوض منها (تاء التانيث)، والفرق: أنّ تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاءً، وتكتب مجرورة⁽¹¹⁾، وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة. وذهب يونس إلى أنّ تاء (أخت) و(بنت) ليست للتانيث؛ لأنّ ما قبلها ساكن صحيح ولأنّها لا تبدل في الوقف هاءً. نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب⁽¹²⁾".
علق الدنوشري على قوله: "أصلهما (أخو) و(بنت)..."، قائلاً: ⁽¹³⁾ "ينظر هل (أخو) بضم الهمزة وسكون الخاء؟، وهل (بنت) بكسر الباء وسكون النون أو لا؟، انتهى، وأقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة (أخو) وكسر باء (بنت)".

ثمّ علق الدنوشري على قوله: "ولأنّها لا تبدل في الوقف هاءً..."، قائلاً: ⁽¹⁴⁾ "أقول: علة عدم إبدالها المذكور ولا تقتضي أنّها ليست للتانيث كما في مسلمات".

3- النوع الرابع من ملحقات جمع المذكر السالم هو (ما سمي به)، وقد بيّن الأزهرى أنّ ما دون هذا المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون المتونة فإنّه يجرى مجرى (عزبون)، حيث قال: ⁽¹⁵⁾ "يجرى مجرى (عزبون) - بفتح العين والراء المهملتين، وبالموحدة - في لزوم (ألواو) والإعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها متونة. فنقول: هَذَا زَيْدُونَ، وَرَأَيْتُ زَيْدُونَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدُونَ".

(1) ينظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 30/1.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 52/1.

(3) التصريح، 74/1.

(4) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، 153/3.

(5) ينظر: ابن الحاجب وآخرون، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1435هـ-2014م)، 448-447/1.

(6) حاشية التصريح، 74/1.

(7) ابن الحاجب وآخرون، مجموعة الشافية (مرجع سابق)، 448-447/1.

(8) فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمِي كُلُّمْنَا... وَلَكِنْ عَلَى أَعْدَائِنَا يَطْرُ الدِّمَا

(9) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 52/1.

(10) التصريح، 74/1.

(11) قال محقق التصريح عبد الفتاح بحيري إبراهيم: "أي: مفتوحة". ينظر: هامش 247/1.

(12) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 338-337/4.

(13) حاشية التصريح، 74/1.

(14) حاشية التصريح، 75-74/1.

(15) التصريح، 76/1.



وضَّح الدُّنُوشَرِيُّ قَوْلَهُ: "عَرَبُونَ", قَائِلًا: ⁽¹⁾ "قَالَ الدَّمِيرِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ: ⁽²⁾ "وَالْعَرَبُونَ) أَعْجَمِيَّ [مَعْرَبٌ] ⁽³⁾ [مَعْرَبٌ] وَفِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ: أَفْصَحُهُنَّ: (فَتَحُّ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ), وَ(ضَمُّ الْعَيْنِ وَإِسْكَانُ الرَّاءِ), وَ(عَرَبَانٌ - بِالضَّمِّ وَالْإِسْكَانِ أَيْضًا - وَإِبْدَالِ الْعَيْنِ هَمْزَةً مَعَ الثَّلَاثَةِ. وَمِنْ لَحْنِ الْعَوَامِ (عَرَبُونَ) - يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَإِسْكَانَ الرَّاءِ -". وَمَرَادُ الْمَوْضُوحِ اللَّغَةِ الْأُولَى وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَوْضُوحِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ مَطْلَقًا بَلْ يَنْوِنُ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدَهُ بِغَيْرِ نَحْوِ الْأَعْجَمِيِّ ⁽⁴⁾ كَمَا فِي الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ وَكَانَ يَنْبَغِي لِلشَّارِحِ ذِكْرَهُ وَقَدْ يُقَالُ لِلشَّارِحِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ⁽⁵⁾ "وَيَحْتَمَلُ" وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ (هَارُونَ)".

الرابع: باب الجمع بألف وتاء مزيدتين:

1- قال الأزهري: ⁽⁶⁾ "ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط ك(هَنَدَاتٍ) و(دَعْدَاتٍ), أو بالتاء والمعنى جميعاً ك(فَاطِمَاتٍ) و(مُسْلِمَاتٍ), أو بالتاء دون المعنى ك(طَلْحَاتٍ) و(حَمْرَاتٍ), أو بالألف المقصورة ك(حُبْلِيَّاتٍ) أو الممدودة ك(صَحْرَاوَاتٍ)...".
استثنى الدُّنُوشَرِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: "أَوْ بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ ك(حُبْلِيَّاتٍ) أَوْ الْمَمْدُودَةِ ك(صَحْرَاوَاتٍ)...", قَوْلَهُ: ⁽⁷⁾ "يَسْتَنْتِي يَسْتَنْتِي [فَعْلَى فَعْلَانٌ] ⁽⁸⁾ ك(سُكْرَى), فَلَا يُقَالُ: (سُكْرِيَّاتٍ), وَفَعْلَاءُ أَفْعَلُ ك(حَمْرَاء) فَلَا يُقَالُ: (حَمْرَاوَاتٍ), كَمَا لَا لَا يَجْمَعُ مَذْكَرَهُمَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ, وَأَجَازَهُ الْفَرَاءُ ⁽⁹⁾ وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فِي الْمَذْكَرِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا دَامَا بَاقِيَيْنِ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ, فَإِنَّ سَمِّيَ بِهِمَا جَمْعًا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ بِلَا خِلَافٍ". ⁽¹⁰⁾

2- قال الأزهري: ⁽¹¹⁾ "والمطرّد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين: ما كان علمًا لمؤنث مطلقًا، أو صفةً له مقرونةً بالتاء، أو دالةً على التفضيل نحو: (فُضْلِيَّاتٍ) أو علمًا لمذكر مقرونًا بالتاء، أو صفةً لمذكر غير عاقل: ك(جِبَالِ رَاسِيَّاتٍ) أو مُصَغَّرَةٍ ك(دُرِّيَّهَاتٍ)".

عَلَّقَ الدُّنُوشَرِيُّ عَلَى قَوْلِهِ: "والمطرّد من الجمع...", قَائِلًا: ⁽¹²⁾ "يُخْرِجُ بِقَوْلِهِ مَقْرُونَةً بِالتَّاءِ, نَحْوُ: سُكْرَى وَحَمْرَاءَ, وَنَحْوُ: (صَبُورٍ) وَصَفًا لِمُؤنثٍ, وَ(حَائِضٌ وَطَامِثٌ) مِنْ أَوْصَافِ الْمُؤنثِ الْخَالِيَةِ مِنَ التَّاءِ, وَإِذَا سَمِيَ بِذَلِكَ مُؤنثٌ جَمْعٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لَخُرُوجِهِ عَنِ الْوَصْفِيَّةِ, وَعَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثُ: ⁽¹³⁾ "أَلَيْسَ فِي الْخَصْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ" وَكَلَامِ الشَّارِحِ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ نَحْوُ: (ثَبَّةٍ) وَ(هَيْبَةٍ) لَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ, وَهُوَ مُرَدُّدٌ فَانَّ كُلَّ مَا فِيهِ التَّاءُ يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَفْظَاظٍ (شَيْفَةٌ وَأَمَةٌ وَشَاةٌ); لِأَنَّهُمْ اسْتَعْنَوْا عَنْ ذَلِكَ بِجَمْعِهَا جَمْعَ تَكْسِيرٍ وَنَدْرٍ (خُودٌ وَخُودَاتٍ), وَ(سَمَاءٌ وَسَمَوَاتٍ), وَلَا يُقَالُ: (دَارٌ وَدَارَاتٍ), وَ(شَمْسٌ وَشَمْسَاتٍ), وَالشَّارِحُ كَلَامَهُ فِي الْمَطْرَدِ فَالْيَرْدُ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَهـ."

⁽¹⁾ حاشية التصريح, 76/1.

⁽²⁾ كمال الدين الدميري, النجم الوهاج في شرح المنهاج, تحقيق: لجنة علمية, (جدة: دار المنهاج, 1425هـ-2004م), 100/4.

⁽³⁾ كلمة (معرب) ذكرها الدميري ولم تُذَكَّرْ فِي الْحَاشِيَّةِ, يَنْظُرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ, 100/4.

⁽⁴⁾ كُنَيْتٌ فِي الْحَاشِيَّةِ (الْعَجْمِيَّ) وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ.

⁽⁵⁾ التصريح, 76/1.

⁽⁶⁾ التصريح, 79/1.

⁽⁷⁾ حاشية التصريح, 79/1.

⁽⁸⁾ كُنَيْتٌ فِي الْحَاشِيَّةِ: (فَعْلَانٌ) فَقَطْ بَدُونِ (فَعْلَى) وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ.

⁽⁹⁾ يَنْظُرُ رَأْيَ الْفَرَاءِ فِي: أَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلِسِيِّ, ارْتِشَافُ الضَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ, تَحْقِيقٌ: رَجَبُ عَثْمَانِ مُحَمَّدٍ, مَرَاجِعَةٌ: رَمَضَانَ عَبْدِالتَّوَّابِ, 574/2.

⁽¹⁰⁾ هَذَا الْقَوْلُ مَنْقُولٌ نَصًّا عَنِ السِّيُوطِيِّ وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الْحَاشِيَّةِ أَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْهُ.

يَنْظُرُ: السِّيُوطِيُّ, هَمْعُ الْهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ, تَحْقِيقٌ: عَبْدِالْعَالِ سَالِمٍ مَكْرَمٍ, 69/1.

⁽¹¹⁾ التصريح, 82-81/1.

⁽¹²⁾ حاشية التصريح, 81/1.

⁽¹³⁾ يَنْظُرُ: الْبِيهَقِيُّ, السَّنَنِ الْكُبْرَى, تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ عَبْدِالقَادِرِ عَطَا, (بِيْرُوت: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ, 1424هـ-2003م), حَدِيثٌ رَقْمٌ (7483), كِتَابُ (الرِّزْقَةِ), بَابُ (الصَّدَقَةِ) فَمَا يَزُرُّعُهُ الْأَدْمِيُونُ وَيَبْسِي وَيُدْخِرُ وَيَقْتَاتُ دُونَ مَا تَنْتَبَهُ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ), 218/4.

وَالسِّيُوطِيُّ, جَمْعُ الْجَوَامِعِ الْمَعْرُوفِ بِالْجَامِعِ الْكَبِيرِ, (القاهرة: الأزهر الشريف, 1426هـ-2005م), مَسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ, رَقْمٌ (248/18), رَقْمٌ (2039/4).



- " وقد نظم الدنوشري ذلك فقال: (1)
وَكُلُّ مَا أَتَيْتَ بِالتَّاءِ يُجْمَعُ
وَأَسْتَنْتَنُ مِنْ هَذَا الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
شَاهًا وَأَلْفَظَ أَمَّةً ثُمَّ الشَّافَهُ
بِأَلْفٍ وَالتَّاءِ قَوْلٌ مُتَّبِعٌ
ثَلَاثَةٌ أَلْفَاظُهُمَا لَنْ تُنْكَرَا
فَجْمَعُهَا بِمَا مَضَى لَنْ نَعْرِفَهُ."

3- ثم ذكر ابن هشام (2) النوع الأول من ملحقات جمع المؤنث السالم وهو كلمة (أولات)، وقد عرفها الأزهرى بقوله: (3) " (أولات) وهو اسم جمع بمعنى (نوات) لا واحد له من لفظه، وواحد في المعنى: (ذات) بمعنى صاحبة، وأصله (ألى) - بضم الهمزة، وفتح اللام - قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت؛ لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدين."

علق الدنوشري على قوله: " وأصله (ألى)... "، قائلاً: (4) " قد يقال عليه: لا نسلّم أنّ وزنه (فَعَات) وما المانع من أن يكون وزنه (فَعَلَة) بإبقاء لامه وعدم ادعاء حذفها، ولو قال: أصله (أوليّات) كان أحسن على أنّ قوله: (أصله) ربّما يُشعر بأنّه مفرد وهو مُنافٍ لقوله أولاً: (اسمُ جَمْع). أهـ"

4- ثم ذكر ابن هشام النوع الثاني من ملحقات جمع المؤنث السالم، وهو ما سمي به ومثّل عليه بقوله: (5) " نحو: (رَأَيْتُ عَرَافَاتٍ) و(سَكَنْتُ أَدْرَعَاتٍ)"

علق الدنوشري على قوله: " نحو: (رَأَيْتُ عَرَافَاتٍ)"، قائلاً: (6) " زعم بعضهم: أنّ (عَرَافَاتٍ) وُضِعَ ابتداءً للموقف وليس في الأصل جمعاً، وأجاب بعضهم: بأنّه جَمْعٌ عَرَافَةٌ كما قيل: "الْحَجُّ عَرَافَةٌ" (7)، وفيه نظر إذ عرفة علم أيضاً على الموقف فليس مفرد الجمع فليتأمل. أهـ"

الخامس: باب النكرة والمعرفة:

1- ذكر ابن هشام أنّ ياء المتكلم إذا نصبها فعل أو اسم فعل أو (لَيْتَ)، وجب أن يسبقها نون الوقاية، ومثّل على الأفعال بقوله: (8) " (مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ، وَمَا أَحْسَنَنِي إِذْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ)."

شرح الأزهرى قول ابن هشام بقوله: (9) " وتقول في المختلف فيه بين الاسميّة والفعلية، والأصح الفعلية: (مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ، وَمَا أَحْسَنَنِي إِذْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ)، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والمثال الأول شاذ، والثاني مُنْقَاسٌ."

علّل الدنوشري قوله: " والمثال الأول شاذ... "، قائلاً: (10) " شذوذُهُ أنّه غير مأخوذ من غير الثلاثي وهو (أَفْتَقَرَ). أهـ" (11)

(1) حاشية التصريح، 81/1.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 69/1.

(3) التصريح، 82/1.

(4) حاشية التصريح، 82/1.

(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 69/1.

(6) حاشية التصريح، 82/1.

(7) النسائي، كتاب السنن الكبرى، تقديم: عبدالله بن عبد المحسن التركي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، تحقيق: حسن عيد المنعم شلبي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م)، حديث رقم (3997) و (3998)، باب (فرض الوُفُوف بعَرَافَة)، 160-159/4.

(8) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 108-106/1.

(9) التصريح، 110/1.

(10) حاشية التصريح، 110/1.

(11) شرح مُحَقِّقُ كِتَابِ التَّصْرِيحِ وَجَهٌ شُدُودٌ كَلِمَةُ (أَفْقَرَنِي) بِقَوْلِهِ: "لأنّه مأخوذٌ مِنْ غَيْرِ التَّلَاثِي وَهُوَ (أَفْتَقَرَ) وَمِنْ شَرْطِ صَوِّغِ التَّعْجُبِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ تَلَاثِي، وَمَنْ أَتَيْتَ وَجُودَ (فَقَرَ) بِمَعْنَى (أَفْتَقَرَ) فَلَا شُدُودَ عِنْدَهُ." عَيْدُ القَتَّاحِ بحيري إبراهيم، هامش 350/1.

**السادس: باب العلم:**

1- بين الأزهري أن العلم المرتجل قسمان: قياسي، وشاذ، ثم قال: (1) "فالقياسي: ما له نظير في أبنية الأسماء، والشاذ: ما لا نظير له. فالأول نحو: عَطْفَان، وَعِمْرَان، وَحَمْدَان، وَفَقْعَس، وَحَنْتَف. والثاني نحو: مَحْبَب، وَمَوْهَب، وَمَرْطَب، وَمَكْوَرَة، وَحَيَوَة." قال الدنوشري: (2) "قال بعض شراح المفصل: (3) (وَمَحْبَب) مَفْعَلٌ مِنْ أَلْحَبِ كـ(مَقَرٌّ) و(مَقَرٌّ) ولا يجوز أن تكون

تكون ميمه أصلاً ليكون مُلْحَقًا بـ(جَعْفَرٍ) لفقد تركيب (م ح ب) ووجود (ح ب ب) وهو اسم رَجُلٍ، و(مَوْهَب) اسم رَجُلٍ، وقيل: مَوْضِعٌ، وقياسه كسر عينه لفقد (مَفْعَل) مما فاءه واو وفي التنزيل: ﴿مَوْعِدَكُمْ يَوْمَ الْبُرَيْثَةِ﴾ [طه: من آية 59]، وكذا الكلام على (مَوْطَب) وهو اسم بُعْثَة والرواية ترك صرفه و(مَكْوَرَة) قياسه قَلْبٌ واوه ألقاً (4) كـ(مَقَارَة) وقد نُقِلَ أنه اسم رجل غير منصرف للعلمية والتأنيث و(حَيَوَة) أَبُو رَجَاء، وشذوذه من جهة قلب لامه التي هي ياء إلى الواو من غير علة وليس في الكلام (حَيَوَات) وفيه (حَيِيَّت) ثم أنهم عدلوا به إلى أصل مرفوض وهو ترك الإدغام عند اجتماع الياء والواو والأولى ساكنة كما في (سَيِّد) و(مَيِّت) ولو بنيت فعله من (حَي) لقلت (حَيَّة). وعن أبي العباس: (5) أنه إنما صح (مَكْوَرَة)؛ لأنه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرًا أو زمانًا أو مكانًا أو نحو ذلك مما يُعَلَّ لإعلال الفعل. أهـ."

السابع: باب المبتدأ والخبر: فصل والأصح جواز تعدد الخبر:

1- قال الأزهري: (6) "وليس من تعدد الخبر لفظًا ومعنى ما ذكره ابن الناطم (7) أيضًا من قولهم: (الرُّمَانُ خُلُوٌ حَامِضٌ) بل من تعدد الخبر لفظًا لا معنى؛ لأنهما بمعنى خبر واحد، أي: (مُرٌّ) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتقًا على طرف من كلٍّ من الخيرين، لا عليهما معًا، ألا ترى أن (الرُّمَانَ) ليس تام الحلاوة، ولا تام الحموضة، ولكنه بينهما؛ ولهذا أي: ولأجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الأول على الأصح؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، فلا يقال: الرُّمَانُ خُلُوٌ وَحَامِضٌ. خلافًا للفارسي (8) في أحد قوليه." علق الدنوشري على قوله: (حامضٌ)، قائلًا: (9) "هو وصف على خلاف القياس وقياسه [حامض] (10)، مثل: صَعْرٌ فهو صَعِيرٌ، وَمَلَحٌ فهو مَلِيحٌ، قال الجوهر في باب الهاء: (11) وقد فَرَّه - بالضم - يَفْرُهُ فهو فَارَةٌ وهو نادر مثل: حَامِضٌ، وقياسه فَرِيَةٌ وَحَمِيضٌ."

الثامن: باب أفعال المقاربة:

1- ذكر ابن هشام (12) أن أفعال هذا الباب تأتي ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة أفعال (13) استعملت بصيغة المضارع منها: (كَادَ)، وقد وضَّح الأزهري قوله (كَادَ) بقوله: (14) "وعينها (واو) وجاءت من باب (خَافَ يَخَافُ) ومن باب (قَالَ يَقُولُ)، يقال: (كَدْتُ) - بكسر الكاف - كَحَفْتُ، وبضمها كـ(قُلْتُ) حكاه سيبويه (15)، فعلى الأولى

(1) التصريح، 115/1.

(2) حاشية التصريح، 115/1.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422-2001م)، 107/1. وقد نقله الدنوشري بنصرف، وينظر أيضًا: المرجع نفسه، 461-460/5.

(4) مَكَارَة.

(5) أي المبرد، وقد نقل عنه ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، 461/5.

وينظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، 246-245/1.

(6) التصريح، 182/1.

(7) شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ص90.

(8) نقلًا عن ابن الناطم، المرجع السابق.

وينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي، 201-200/1.

(9) حاشية التصريح، 182/1.

(10) كُتِبَتْ في الحاشية (حميد)، والصواب ما أثبت.

(11) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، باب الهاء، فصل الفاء، مادة (ف ر ه).

(12) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 318/1.

(13) وهي: كاد و أوشك و طفق و جَعَلَ.

(14) التصريح، 207/1.

(15) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، 343/4.



مضارعها (يَكَادُ) كـ(يَخَافُ), نحو: ﴿يَكَادُ رَبِّيُّهَا يُضِيءُ﴾ [النور: من آية 35], وعلى الثاني مضارعها (يَكُودُ) كـ(يَقُولُ)..."

علق الدنوشري على قوله: "وعينها (واو)...", قائلًا: (1) "بعضهم نقل عن سيبويه (2) أنه حكى أن ناسًا من العرب العرب يقولون: (كَبِدٌ رَيْدٌ يَفْعَلُ), وهو يدل على أن العين (ياء) لا (واو), فليتنامل."

2- قال ابن هشام: (3) "وتختص (عسى) و(أخلوق) و(أوشك) بجواز إسنادهن إلى (أن يفعل) مستغنى به عن الخبر, نحو: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا) [البقرة: من آية 216]"

علق الدنوشري على قوله: "إلى (أن يفعل)", قائلًا: (4) "فيه مسامحة, فإنه عبر بالميزان, والمراد بالموزون بأي صيغة للمضارع كانت."

يظهر من هذا الرأي أن الدنوشري أراد توضيح أن ابن هشام بعبارته (أن يفعل) قد استعمل الميزان الصرفي لصيغة المضارع المسند إليه تلك الأفعال, وإن لم يُصرح بأنها الميزان لذلك.

التاسع: باب النائب عن الفاعل:

1- ذكر الأزهرى النوع الثالث مما ينوب عن الفاعل قائلًا: (5) "الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة أو غيرها, نحو: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاجِدَةٌ) [الحاقة: الآية 13], (فَرَفَعْنَا) نائب الفاعل, وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعًا, ومختص لكونه موصوفًا بـ(واجدة). وغير المتصرف من المصادر, ما لزم

النصب على المصدرية, نحو: (سُبْحَانَ اللَّهِ), وغير المختص, المبهم نحو: (سِيرٌ) فيمتنع (سُبْحَانَ اللَّهِ) بالضم, على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر, على أن الأصل: يسبح سبحان الله؛ لعدم تصرفه."

علق الدنوشري على قوله: "مصدر متصرف", قائلًا: (6) "مثله في ذلك اسمه, وتمثيله للمصدر المتصرف بـ(سُبْحَانَ اللَّهِ) فيه مسامحة فإنه اسم مصدر لا مصدر."

يظهر لنا هنا أن الدنوشري يوضح أن اسم المصدر المتصرف يجوز أن ينوب عن الفاعل كما المصدر المتصرف.

2- قال ابن هشام: (7) "فصل: يضم أول فعل المفعول مطلقًا, ويشركه ثاني الماضي المبدوء ببناء زائدة كـ(تَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ), وثالث المبدوء بهمز الوصل كـ(انطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ وَاسْتَحْلَى), ويكسر ما قبل الآخر من

الماضي, ويفتح من المضارع."

أضاف الأزهرى آراء أخرى على قوله: (ويكسر ما قبل الآخر من الماضي), منها قوله: (8) "ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام, فتقلب الياء ألفًا, فنقول في (رَبِيٌّ رَبِيٌّ) (رُؤَى رَبِيٌّ) بفتح الهمزة- وهي لغة

طية. فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات: كسر ما قبل آخره (9), وتسكينه (10), وفتحه (11)."

علق الدنوشري على قوله: "... وتسكينه وفتحه...", قائلًا: (12) "ينظر هل يقدر في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أو لا."

3- تابع ابن هشام قائلًا: (13) "وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كـ(قَالَ) وَ(بَاعَ), أو عين (انفَعَلَ) كـ(اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ), فلك كسر ما قبلها بإخلاص, أو إשמاء الضم, فتقلب ياءً فيهما, ولك إخلاص الضم, فتقلب واوًا."

(1) حاشية التصريح, 207/1.

(2) الكتاب, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, 343-342/4.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, 323/1.

(4) حاشية التصريح, 209/1.

(5) التصريح, 289/1.

(6) حاشية التصريح, 289/1.

(7) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, 155/2.

(8) التصريح, 294/1.

(9) رَبِيٌّ

(10) رُؤَى.

(11) رُؤَى.

(12) حاشية التصريح, 294/1.

(13) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, 155/2.



عَلَّقَ الدَّنُوشَرِيُّ عَلَى قَوْلِهِ: "إِذَا اعْتَلَّتْ", قَائِلًا: ⁽¹⁾ "أَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ الْأَلْفِيَّةِ: ⁽²⁾ (أَعْلَ عَيْنًا)؛ لِإِخْرَاجِهِ نَحْو: (عَوْر) (عَوْر) بِخِلَافِ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَعْتَلَّ مَا أَحَدُ أَصُولِهِ حَرْفٌ عَلَّةٌ وَإِنْ لَمْ يَعْ، أَي: يَوْقَعُ عَلَيْهِ الْإِعْلَالُ بِخِلَافِ الْمَعْلِ فَإِنَّهُ الَّذِي أَوْقَعَ عَلَيْهِ الْإِعْلَالُ."

4- شَرَحَ الْأَزْهَرِيُّ قَوْلَ ابْنِ هِشَامٍ بِقَوْلِهِ: ⁽³⁾ "وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَالَ) مِنَ الْوَاوِيِّ وَ(بَاع) مِنَ الْمِيَانِيِّ، أَوْ كَانَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَل) أَوْ (أَفْعَل) كَقَوْلِهِ (أَخْتَارَ) مِنَ الْيَائِيِّ وَ(أَنْقَادَ) مِنَ الْوَاوِيِّ، فَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَيْنِ كَسْرٌ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ، أَوْ إِشْمَامٍ الضَّمِّ، فَتَقَلَّبَ الْأَلْفُ يَاءً فِيهِمَا، وَإِخْلَاصُ الْكَسْرِ لُغَةٌ قَرِيشِيَّةٌ، وَمِنْ جَاوِرِهِمْ وَإِشْمَامُ الْكَسْرِ الضَّمِّ لُغَةٌ كَثِيرٌ مِنْ قَيْسٍ، وَأَكْثَرُ بَنِي أُسْدٍ."

عَلَّقَ الدَّنُوشَرِيُّ عَلَى قَوْلِهِ: "فِي الْعَيْنِ"، قَائِلًا: ⁽⁴⁾ "لَوْ حَذَفَهُ لَكَانَ حَسَنًا كَمَا يُدْرِكُ بِالذُّوقِ السَّلِيمِ."
5- شَرَحَ الْأَزْهَرِيُّ قَوْلَ ابْنِ هِشَامٍ: "أَوْ إِشْمَامٍ الضَّمِّ، فَتَقَلَّبَ يَاءً فِيهِمَا" بِنَقْلِ رَأْيِ الشَّاطِبِيِّ قَائِلًا: ⁽⁵⁾ "قَالَ الشَّاطِبِيُّ: ⁽⁶⁾ وَفِي كَيْفِيَّةِ الْإِشْمَامِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٌ: أَحَدُهَا: ضَمُّ الشَّفْتَيْنِ مَعَ النُّطْقِ بِالْفَاءِ، فَتَكُونُ حَرَكَتُهُمَا بَيْنَ حَرَكَتَيْ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ الْمَقْرُوءُ بِهِ. وَالثَّانِي: ضَمُّ الشَّفْتَيْنِ مَعَ إِخْلَاصِ كَسْرِ الْفَاءِ. وَالثَّلَاثُ: ضَمُّ الشَّفْتَيْنِ قَبِيلِ النُّطْقِ بِهَا؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ مُقَابِلَ لِأَخْرَاجِهَا، فَكَمَا أَنَّ الْإِشْمَامَ فِي الْوَاوِيِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ إِسْكَانِ الْحَرْفِ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْإِشْمَامُ فِي أَوَّلِهَا قَبِيلِ النُّطْقِ بِكَسْرِ الْحَرْفِ - انْتَهَى."

قَالَ الدَّنُوشَرِيُّ عَنْ قَوْلِهِ: "أَوْ إِشْمَامٍ الضَّمِّ...": ⁽⁷⁾ "يُمْكِنُ شَمُولُهُ لِلْمَذْهَبَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ الْمُحْكَمَةِ عَنِ الشَّاطِبِيِّ، وَيَنْظُرُ هَلْ يُمْكِنُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَقْلَبُ بَعْدَ حَرَكَةٍ مُتَرَدِّدَةٍ بَيْنَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ اللَّهْمُ إِلَّا إِذَا كَانَ جِزَاءَ الْكَسْرِ أَكْثَرَ كَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُرَادِيِّ."

6- ثُمَّ ذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ قَوْلَ الْمُرَادِيِّ، قَائِلًا: ⁽⁸⁾ "وَقَالَ الْمُرَادِيُّ: ⁽⁹⁾ الْأَقْرَبُ مَا حَزَّرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَالَ: كَيْفِيَّةُ النُّطْقِ بِهِ أَنْ يَلْفِظَ عَلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ بِحَرَكَةٍ تَامَّةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ حَرَكَتَيْنِ إِفْرَازًا لَا شِيوعًا، جِزَاءَ الضَّمِّ مُقَدِّمًا، وَهُوَ الْأَقْلَى، لِيَلِيَهُ جِزَاءُ الْكَسْرِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَمِنْ ثَمَّ تَمَحَّضَتْ الْيَاءُ - انْتَهَى."

عَلَّقَ الدَّنُوشَرِيُّ عَلَى قَوْلِ الْمُرَادِيِّ، قَائِلًا: ⁽¹⁰⁾ "قَوْلُ الْمُرَادِيِّ هَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَارَّةِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا زِيَادَةٌ تَحْرِيرٌ كَمَا ذَكَرَ، وَذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ: ⁽¹¹⁾ أَنَّ الْحَرَكَةَ الْمَنْطُوقَ بِهَا حَرَكَةٌ تَامَّةٌ مُتَوَجِّةٌ مِنْ حَرَكَتَيْنِ بَيْنَ ضَمِّهِ وَكَسْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الشِّيوعِ، عَكْسُ مَا قَالَهُ الْمُرَادِيُّ وَحَكَى مَا قَالَ الْمُرَادِيُّ أَيْضًا، وَقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى (رُؤْمًا)."

ثُمَّ تَسَاءَلَ عَنْ قَوْلِهِ: "بِحَرَكَةٍ تَامَّةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ حَرَكَتَيْنِ"، قَائِلًا: ⁽¹²⁾ "يَنْظُرُ كَيْفَ تَكُونُ تَامَّةً وَتَكُونُ مِنْ حَرَكَتَيْنِ، وَقَدْ يُقَالُ: لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ."

المبحث الثاني: الظواهر الصرفية

الأول: باب الأسماء الستة:

1- الاسم السادس من الأسماء الستة هو (هَن) ويستعمل منقوص بحذف لامه، ولامه هي الواو، وقد عرّف الأزهرى معنى (هَن)، بقوله: ⁽¹³⁾ "وهو اسم يكتفى به عن أسماء الأجناس ك(رَجُلٍ، وَفَرَسٍ)، وغيرهما. وقيل: عمّا يُسْتَفْبَحُ التَّصْرِيحُ بِذِكْرِهِ."

(1) حاشية التصريح، 294/1.

(2) ألفية ابن مالك، متن الألفية، ص17. من قوله: "وَأكْبِرُ أَوْ اشْمُمُ فَثَلَاثِي أَعْلُ عَيْنًا وَضَمُّ جَا كَ (بُوع) فَأَخْتُمَلُ"

(3) التصريح، 294 / 1.

(4) حاشية التصريح، 294 / 1.

(5) التصريح، 294 / 1.

(6) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عياد بن عيد النُبَيْتِي، 21/3-22.

(7) حاشية التصريح، 294/1.

(8) التصريح، 294/1.

(9) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، 601/2.

(10) حاشية التصريح، 294/1.

(11) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، 181/1.

(12) حاشية التصريح، 294/1.

(13) التصريح، 64/1.



وضَّح الدنوشريّ قوله: "عن أسماء الأجناس", قائلًا: ⁽¹⁾ "أي: عن مسمّى أسماء الأجناس إذ الظاهر أنّ مدلوله ليس اسم الجنس فليتملّ، أهـ"

الثاني: باب المثني:

1- ومما حمل على المثني في الإعراب بالحروف أربعة ألفاظ وهي: (أثنين وأثنين وكلا وكلتا), قال الأزهرى: ⁽²⁾ "و(كلا وكلتا) بشرط أن يكونا مضافين لمضمر تقول: جاءني الرجلان كلاهما, والمرأتان كلتاها, ورأيت الرجلين كليهما, والمرأتين كلتيهما, فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة, وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور. تقول: جاءني كلا الرجلين, وكلتا المرأتين, ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين, ومزرت كلا الرجلين, وكلتا المرأتين, فعلى هذا ألف (كلا) كألف (عصا) وألف (كلتا) كألف (خبلى). ووزن (كلا) فعل ك(معى). وألفها قيل: عن (واو) لقلبها تاء في (كلتا). وقيل: عن (ياء) لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه ⁽³⁾ إذا سمّي بها. ووزن (كلتا) فعلى ك (ذكرى) وألفها للتأنيث, والتاء بدل من لام الكلمة, وهي هيّ إمّا (واو) وهو اختيار ابن جنبي ⁽⁴⁾, أو (ياء) وهو اختيار أبي علي ⁽⁵⁾." علق الدنوشريّ على قوله: "وكلا وكلتا..." قائلًا: ⁽⁶⁾ "فيه إشكال؛ لأنّ ألف (كلا) منقلبة عن واو, وألف (كلتا) للتأنيث, وتاؤه منقلبة عن واو, وكلّ ذلك عند سيبويه ⁽⁷⁾ فالألف أصلية لا مجتلية للعامل فكيف تكون إعرابًا, قاله اللقاني ⁽⁸⁾, ويجب بأنّه لا مانع من ذلك كالأسماء الخمسة فإنّ إعرابها جزء منها." علق الدنوشريّ على قوله: "عن (واو) لقلبها تاء في (كلتا)", قائلًا: ⁽⁹⁾ "ينظر ما الأصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو لما ذكره أبو علي ⁽¹⁰⁾ في (كلتا), انتهى."

الثالث: باب جمع المذكر السالم:

1- ممّا يلحق بهذا الجمع, جموع التّكسير نحو: (بنون), وقد علق الأزهرىّ بقوله: ⁽¹¹⁾ "(بنون) جمع (ابن), وقياس جمعه جمع السّلامة (البنون) كما يقال في تثنيته (بنان), ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلّة تصرّيفيّة, أدّت إلى حذف الهمزة." علّل الدنوشريّ قوله: "ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلّة تصرّيفيّة", قائلًا: ⁽¹²⁾ "لأنّ (ابن) أصله (بنو) حذفت لأمه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل, والجمع يردّ الأشياء إلى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلّة كالتأنيث فلم تأت الهمزة وأمّا في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها؛ لأنّها متحركة بالفتح, والفتح خفيف وقد حذفت أو لا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قبلها ألفاً سكوتاً ما بعدها, كما في (بيان), ولو حذفت لصار اللفظ (بنان) فيحصل اللبس ب(بنان الكف) ⁽¹³⁾ بخلاف (بنون) فليتملّ, وقال بعضهم: إنّ العلّة أنّ الجمع لما كان ثقيلًا خفف بحذف

⁽¹⁾ حاشية التصريح, 64/1.

⁽²⁾ التصريح, 68/1.

⁽³⁾ سيبويه, الكتاب, تحقيق: عبدالسلام محمد هارون, 364/3.

⁽⁴⁾ سر صناعة الإعراب, تحقيق: حسن هنداوي, 151/1.

⁽⁵⁾ الفارسي, التعليقة على كتاب سيبويه, تحقيق: عوض بن حمد القوزي, (القاهرة: مطبعة الأمانة, 1414هـ-1993م), 190-189/3.

⁽⁶⁾ حاشية التصريح, 68/1.

⁽⁷⁾ سيبويه, الكتاب, تحقيق: عبدالسلام محمد هارون, 364/3.

⁽⁸⁾ ينظر: خالد بن مقبل بن ناشي الصاعدي, حواش على توضيح الألفية لناصر الدين محمد بن عبد الله اللقاني, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية, المدينة المنورة (1430هـ), ص42-43. نقله الدنوشري بنصه.

⁽⁹⁾ حاشية التصريح, 68/1.

⁽¹⁰⁾ الفارسي, التعليقة على كتاب سيبويه, تحقيق: عوض بن حمد القوزي, 190-189/3.

⁽¹¹⁾ التصريح, 72/1.

⁽¹²⁾ حاشية التصريح, 72/1-73.

⁽¹³⁾ كُتِبَتْ في حاشية التصريح طبعة دار الفكر: (بيان الكف) ولعل الصواب ما أُثبت كما في نسخة حاشية التصريح المطبعة الأزهرية.



الهمزة بخلاف التننيت فإنها خفيفة فأبقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الأعجمين ونحوه⁽¹⁾ من كل منسوب حذف ياءؤه في الجمع تخفيفاً قال ابن فلاح في الكافي: ⁽²⁾ (وأما قوله تعالى: (وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ) [الشعراء: الآية 198], و(سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ) [الصافات: الآية 130], على قراءة من كسر الهمزة، وقول الشاعر:

تَهَدَّدْنَا فَأَوْعِدْنَا رُوَيْدًا مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتُونًا⁽³⁾

فإنه جمع منسوب وأصله: (أَعْجَمِيٌّ) وَ(أَلْيَاسِيٌّ) وَ(مَقْتُونِيٌّ) فحذفت ياء النسب وجمع بالواو، وبالواو والنون؛ لأنه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند البصريين والكوفيين. وليس جمع (أَعْجَمٌ)؛ لأن مؤنثه (عَجْمَاءٌ)، و(مَقْتُونِيٌّ) جَمْعُ (مَقْتُونٍ) وهو الخادم منسوب إلى (مَقْتِي) (كـ فـ رـ يـ ء) فحُفِضَتْ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبِ. انتهى بتصريف في آخره هذا كلام الدنوشري⁽⁴⁾.

2- ذكر ابن هشام⁽⁵⁾ كلمات لا يجوز جمعها جمع تكسير مثل (تَمْرَةٌ) لعدم الحذف، و(عِدَّةٌ) و(زِنَةٌ) بمعنى وعُدٌّ ووزن - بكسر أولهما وسكون ثانيهما-؛ لأنَّ المحذوف منهما الفاء، ثم أضاف الأزهرى على ذلك قوله: ⁽⁶⁾ "وشدَّ (لِدُونٍ) جمع (لِدَةٌ) وأصلها (وَلِدٌ) وهي المساوي في السن."

وضَّح الدنوشري معنى (لِدُونٍ) في قوله: "وشدَّ (لِدُونٍ)"، قائلاً: ⁽⁷⁾ "مِثْلُهُ (رِقَّةٌ) و(رِقُونٌ) وهِي الدَّرَاهِمُ المَضْرُوبَةُ فِيهَا مَحذُوفَةُ الفَاءِ كـ(لِدَةٌ) فجمعها بالواو والنون شاذ، قال في القاموس: ⁽⁸⁾ "الْوَرَقُ: مُتَلَثِّةٌ، وَكـ(كَيْفٌ وَجَبَلِيٌّ): الدَّرَاهِمُ المَضْرُوبَةُ، وَالجَمْعُ: أَوْرَاقٌ وَوَرَاقٌ، كـ(الرِّقَّةُ)"، وَالجَمْعُ (رِقَاتٌ) وَالْوَرَاقُ: الكَثِيرُ الدَّرَاهِمِ." ثم عَلَّقَ عَلَى قَوْلِهِ: "وهي المساوي في السن"، قائلاً: ⁽⁹⁾ "في القاموس: ⁽¹⁰⁾ "وَاللِّدَةُ: التَّرْبُ، الجَمْعُ: (لِدَاتٌ) وَ(لِدُونٌ)، وَالتَّصْغِيرُ: (وَلِدَاتٌ) وَ(وَلِيدُونَ)"⁽¹¹⁾، لَا (لِدَاتٌ) وَ(لِدُونٌ)، كَمَا غَلَطَ فِيهِ بَعْضُ العَرَبِ، انتهى. وفيه نظر إذ كيف يتأتى تغليب العرب وهم أهل اللسان، غاية الأمر أنه قد يقال التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وهنا لم ترد الفاء التي هي الواو في محلها وذلك يصلح أن يكون وجهًا للغلط، وقد يقال الواو التي هي الفاء ردت في التصغير، ولكن هي في غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت في ياء التصغير، وسبب قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فلا وجه للحكم بالغلط والقلب المكاني المعهود في كلامهم وقد يقال

(1) كُتِبَتْ فِي حَاشِيَةِ التَّصْرِيحِ طَبْعَةُ دَارِ الفِكْرِ: (ونحو) ولعل الصواب ما أثبت كما في نسخة حاشية التصريح المطبوعة الأزهرية.

(2) "الكافي في العربية لابن فلاح"، بحث عن الكتاب ولم أعر عليه، وقد أكد واستدل على فقدانه الباحث: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي في رسالته للدكتوراه بعنوان (ابن فلاح النحوي المتوفي سنة 680هـ - 1281م: حياته، وآراؤه، ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بـ"المغني") بإشراف: أحمد مكي الأنصاري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1404هـ - 1984م، المجلد الأول، ص 11.

و ينظر: المرجع نفسه، ص 15. بعدما وضَّح أن كتاب الكافي يُعَدُّ من المفقودات، ذَكَرَ النحاة الذين نقلوا عنه ومنهم الدنوشري ثم ذكر نص قول الدنوشري. بدءًا من قوله: "وليس من نوع جموع التكسير الأعجميين ونحوه..."

كما وردت العبارة التي نقلها الدنوشري عن ابن فلاح بنصها في المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 392-394.

(3) البيت لـ: عمرو بن كلثوم، في معلقته، تحقيق: محمد علي الحسني، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، 2012م)، ص 45. الشاهد فيه قوله: "مقتونينا" جمع بالواو والنون مفرد (مقتوي) - بالياء المشددة - منسوب إلى مقتى مصدر قتا يقتو يقتو قتا ومقتى.

(4) ينظر: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، ابن فلاح النحوي المتوفي سنة 680هـ - 1281م: حياته، وآراؤه، ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بـ"المغني"، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (1404هـ - 1984م)، المجلد الثاني، ص 392-394.

(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 52/1.

(6) التصريح، 74/1.

(7) حاشية التصريح، 74/1.

(8) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (و ر ق)

(9) حاشية التصريح، 74/1.

(10) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (و ل د)

(11) كُتِبَتْ فِي الحَاشِيَةِ (وَلِدُونٌ) وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ كَمَا فِي القَامُوسِ.



إن صاحب القاموس لعلّه اعتذر في الغلط على إقرار الالفاظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحذر ذلك⁽¹⁾.

3- ثم بين ابن هشام⁽²⁾ أنه لا يجوز جمع الكلمات على نحو: شاة وشفة جمع تكسير؛ لأنهما يُجمعان على شياه وشيفاه. وأضاف الأزهرى على قول ابن هشام موضحاً: "وأصل (شاة) شوهة - بسكون الواو - ك(صفحة) فلما قلقت الواو الهاء لزم انفتاحها، فانقلبت ألفاً، فصار (شاهة) فحذفت لامها وهي (الهاء)، وعوض منها هاء التانيث. وأصل (شياه) شواه، فلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها⁽⁴⁾".
علق الدنوشري على قوله: "لزم انفتاحها"، قائلاً: "ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فإن قيل إنّه وجد الهاء بعدها فقص بقولهم شوهاء بالمد، انتهى".
4- ثم ذكر ابن هشام⁽⁶⁾ النوع الرابع من ملحقات جمع المذكر السالم وهو ما سمى به وما ألحق به مثل: زيدون. ثم بين أن بعض العرب يجري (بين وسنين) مجرى (غسلين)، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:
دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ⁽⁷⁾
.....

قال الأزهرى بعد إكماله للبيت: "الرواية (سنيته) بإثبات النون، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، وإلا لقال: فإن سنيه، بحذف النون للإضافة، وهذه لغة (بني عامر)، فإنهم يعربون المعتلّ اللام بالحركات الثلاث على النون، مع لزوم الياء؛ لأنها أخف عليهم؛ ولأنّ النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجوداً، لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه".
اعترض الدنوشري على قوله: "فإنهم يعربون المعتلّ اللام..."، قائلاً: "فيه نظر، أما أولاً فلأنه مكرر مع ما تقدم، وأما ثانياً فلأنّ اعتلال لام (سينين) غير مجمع عليه فإن بعضهم يقول إن لامها هاء فليست معتلة اللام ولعلّ بني عامر تجعل لامها واواً دائماً ويكون ذلك محفوظاً عنهم".
5 - قال الأزهرى في فصل حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما: "نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الألف والياء، على أصل التقاء الساكنين، وضمها بعد الألف لغة كقوله:
يَا أَبْتَا أَرْقَنِي الْفِدَانُ
فَالنُّومُ لَا تَأَلْفُهُ الْعَيْنَانُ⁽¹¹⁾

بضمّ النون، و(القدان) - بـكسر القاف وإعجام الدال المشددة - جمع (قدن) وهو (البرغوث)

(1) علق مُحَقِّقُ الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ عَلَى عِبَارَةِ: (كَمَا غَلِطَ فِيهِ بَعْضُ الْعَرَبِ) فِي الْهَامِشِ بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا الَّذِي غَلِطَهُ، هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ وَأَكْثَرُ أُمَّةِ الصَّرْفِ، وَقَالُوا: مِرَاعَاةُ الْأَصْلِ وَرَدَهُ إِلَيْهِ يَخْرُجُهُ عَنِ مَعْنَاهِ الْمُرَادِ؛ لِأَنَّ لِدَةَ إِذْ صَغُرَ وَوَلِيدٌ يَبْقَى لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصْغِيرِ وَوَلَدٍ كَمَا لَا يَخْفَى، وَوَجْهٌ سَعْدِي جَلْبِي فِي حَاشِيَتِهِ أَنَّهُ شَادَ مُخَالَفَ لِلْقِيَاسِ وَمِثْلَهُ لَا يَدَعُ غَلْطًا".
ينظر: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، هامش ص327.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 52/1.

(3) التصريح، 75/1.

(4) وَضَحَ مُحَقِّقُ كِتَابِ التَّصْرِيحِ فُصُورَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ قَائِلاً: "هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِيهَا قُصُورٌ؛ لِأَنَّ انْكِسَارَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لَا يَكْفِي لِقَبْلِهَا لِقَبْلِهَا يَاءٌ، وَلَا يَدَّ أَنْ يُضَافَ: (لَأَنَّهَا فِي جَمْعٍ أَعْلَى وَاجِدَهُ) كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الصَّرْفِ". تحقيق: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ج1، هامش ص248.

(5) حاشية التصريح، 75/1.

(6) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 52-57/1.

(7) صدر بيت لـ: الصّمة بن عبدالله بن الطفيل، في: العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، 216/1. والشاهد فيه: "إجراء (السنين) مجرى الحين في الإعراب بالحركات، وإلزام النون مع الإضافة".

(8) التصريح، 77/1.

(9) حاشية التصريح، 77/1.

(10) التصريح، 78/1.

(11) البيت لرؤية بن العجاج، في ملحق ديوانه برواية (فالنوم لا تطعمه العينان)، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي، ص186، والشاهد فيه: ضم نون المثنى في (القدان) وقيل هذا إنما يجيء مع الألف، لا مع الياء. ينظر: هامش شرح ابن عقيل (كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، 36/1.



قال الدنوشري عن قوله: "وهو البُرْعُوث": (1) "فيه نظر فإنه مخالف لقول السيوطي في كتابه المسمى بالطرثوث في فوائد البرعوث (2) بأوه مثناة والضم أفصح وهو للمذكر والمؤنث منه بزَعُوثة والجمع بَرَاغِيثُ، ومن أسماؤه القِدَّة والقِدَّة والجمع (قِدَان) - بالكسر والإهمال - بوزن كِتَان، وَ (القِدَان) - بالكسر وتشديد المهمله -، قال الرّاجز:

يا أَبْتَى أَرَقْنِي القِدَانُ
فالنوم لا تألفه العَيْنَانُ (3)

انتهى بحروفه. لكن ليس في القاموس إلا (القِدَان) - بكسر القاف وبالدال المعجمة المشددة - كما قال الشّارح فليتأمل كلام السيوطي، انتهى.

الرابع: باب الفعل المضارع المعتل الآخر:

1- ذكر الأزهرى تنبيهاً في هذا الباب بقوله: (4) "تنبيه: ما مرّ من حذف حرف العلة للجازم، فهو ما إذا كان أصلياً، فأما إذا كان حرف العلة عارضاً، بأن كان بدلاً من همزة مفتوح ما قبلها ك(يقرأ) مضارع (قرأ) ومكسور ما قبلها نحو: (يُقرئ) (5) مضارع (أقرأ) ومضموم ما قبلها نحو: (يؤضو) مضارع (وضو) بمعنى: حسنٌ، وجملٌ. وجملٌ. فإن كان الإبدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو إبدال قياسي؛ لكون الهمزة ساكنةً لحذف حركتها بالجازم، وإبدال الساكن من جنس ما قبله قياسي." "

وضّح الدنوشري عبارة: "فهو ما إذا كان أصلياً..."، قائلاً: (6) "مراده بالأصلي ما ليس بدلاً من همزة، وإن كان بدلاً من ياء ك(يخشى) إذ الألف لا تكون أصلاً أبداً."

ثمّ علّق على قوله: "فهو إبدال قياسي"، قائلاً: (7) "أنظر لو كان سكنها للوقف، هل يكون قياسياً كسكونها للجازم أو لا، والأول أولى؛ لأن ذلك لا يتقيد بالجازم ك(رأس) و(بئر) و(سور) إلى غير ذلك."

الخامس: باب المعرف بالأداة:

1- وفي هذا الباب خلاف حول الهمزة في (أل) أزائدة أم أصلية، ونتج عن هذا الخلاف أربعة مذاهب، الثالث منها أنّ اللام وحدها هي المعرفة، وحقّة أصحاب هذا المذهب كما قال الأزهرى: (8) "أنّها ضدّ التنوين الدال على التّكثير، وهو حرف واحد ساكن، فكانت كذلك لتشبه أمثالها، ولا تقوم بنفسها، وإنّما خالفت التنوين ودخلت أولاً؛ لأنّ الآخر يدخله الحذف كثيراً، فحصّنت من الحذف بذلك، وإنّما كانت لأمّا؛ لأنّ اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وإذا أظهرت جاز."

علّق الدنوشري على قوله: "وإنّما كانت لأمّا..."، قائلاً: (9) "بيانه أنّ اللام لما كان يكثر إدغامها خفّت فكانت أولى؛ لكثرة دورانها وأشبهت التنوين من حيث الادغام في حرف وإظهار في آخر."

(1) حاشية التصريح، 78/1.

(2) هو مخطوط من مؤلفات السيوطي ذكر في كتاب كشف الظنون ضمن مؤلفات علم الطبيعة، بعنوان: "الطرثوث في فوائد البرعوث، رسالة لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ، قال: ألف ابن حجر جزءاً سماه البسط المبتوث في خبر البرعوث، وهذا جزء يحتوي عليه وزيادة فيه مقدمة ومقصد وخاتمة."

ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 1110/2.

وقد حققه الدكتور: عبد الهادي التازي بعنوان (الطرثوث في خبر البرعوث)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (75)، ج(2)، عام (2000م): 227-290. ص 241.

(3) سبق تخريجه، وهو هنا روى (القِدَان) بالدال وليس بالذال.

(4) التصريح، 88/1.

(5) وردت في النسختين غير المحققتين (يقرأ)، ولعل الصواب ما أثبت كما في النسخة المحققة تحقيق: عبد الفتاح بحيري بحيري إبراهيم، 289/1.

ووردت في نسخة المحقق: محمد باسل عيون السود، (يقرأ)، 89/1.

(6) حاشية التصريح، 88/1.

(7) حاشية التصريح، 88/1.

(8) التصريح، 149/1.

(9) حاشية التصريح، 149/1.



السادس: باب المبتدأ والخبر:

1- ذكر ابن هشام حالات الخبر المفرد وهو إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ، أو مشتق فيتحمّل ضميره، ثم ذكر رأي الكوفيين في إبراز الضمير أو استنثاره في حالة أمن اللبس قائلًا: (1) "والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكًا بنحو قوله:

قَوْمِي ذُرًّا الْمَجْدُ بَأْتُوها(2) ..."

أكمل الأزهري البيت ثم شرحه ووضح معنى قوله (ذُرًّا) في البيت، قائلًا: "و(الذُرًّا) جمع ذُرْوَة، وذُرْوَة الشّيء أَعْلَاهُ...."

قال الدنوشري عن قوله: "و(الذُرًّا) جمع ذُرْوَة...": (3) "قال بعض شراح مقصورة ابن دريد: (4) (الذُرًّا) يكتب بالألف عند البصريين؛ لأنّ ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله. اهـ"

تبيين أن هذا الرأي نقله الدنوشري عن ابن خالويه من شرحه لمقصورة ابن دريد؛ ولكنه لم يُصرّح باسمه.

2- قال ابن هشام: (5) "فصل: وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه، وقد يجب. فأما حذف المبتدأ جوازًا فنحو: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) [فصلت: من الآية 46]، ويقال: كَيْفَ زَيْدٌ؟ فتقول: دَنَيْفٌ، والتقدير: فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ وَإِسَاءَتِهِ عَلَيْهَا، وَهُوَ دَنَيْفٌ."

وضح الدنوشري معنى قوله: "دَنَيْفٌ"، قائلًا: (6) "الدَنَيْفُ المُشْرِفُ عَلَى الْهَلَاكِ، ويجوز فتح نونه فيكون مَصْنَدًا لا لا يُنْتَبَى ولا يُجْمَعُ، تقول: رَجُلَانِ دَنَيْفٌ، وقوم دَنَيْفٌ، ونسوة دَنَيْفٌ، وإن كسرت النون فهي اسم فاعل يُنْتَبَى ويُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ، تقول: رَجُلَانِ دَنَيْفَانِ، وَقَوْمٌ دَنَيْفُونَ، وَامْرَأَةٌ دَنَيْفَةٌ، وَنِسَاءٌ دَنَيْفَاتٌ، وَقَدْ أَدْنَفَهُ الْمَرَضُ فَهُوَ مُدْنَفٌ، وَتَوَسَّعُوا فَقَالُوا: أَدْنَفْتُ الشَّمْسُ إِذَا أَسْرَفَتْ عَلَى الْعُرُوبِ وَهَذَا تَنْسِيْبُهُ." (7)

السابع: باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر:

1- قال ابن هشام عن حذف (كان) واسمها: (8) "وقلّ الحذف المذكور بدون (إن) و(لئ) كقولهم: مِنْ لُدٍّ شَوْلًا فَأَلَى إِتْلَانِهَا(9)

فَدَرَهُ سَبِيوِيَه: (10) مِنْ لُدٍّ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا."

وضح الأزهري معنى (شَوْلًا)، قائلًا: (11) "يفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتثوين، جمع (شَائِلَةٌ) على غير قياس، وهي النوق التي خفت لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية." "علق الدنوشري على قوله: "على غير قياس"، قائلًا: (1) "راجع ل(شَائِلَةٌ) لا لجمعها على (شَوْل)؛ لأنّ قياس الصفة المختصة بالموثت أن لا تلحقها التاء، ك(طالِق) و(خائِض)، وقد يقال: أَنْ فَعَلًا لا يكون جمعًا كما قالوا في (صحب) على الخلاف فيه فيأتي فيه ما فيه."

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 194/1-196

(2) البيت بلا نسبة في: العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، 498/1. الشاهد فيه: قوله: (بانوها) حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير. حيث لم يقل: (بانوها هم)؛ لأن إبراز الضمير إنما يكون عند خوف اللبس، ولا لبس هنا.

(3) حاشية التصريح، 162/1.

(4) ابن خالويه، ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد، دراسة وتحقيق: محمود جاسم محمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ-1986م)، ص159 و ص301-302.

(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 217-216/1.

(6) حاشية التصريح، 176/1.

(7) ينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: يعقوب عبد النبي، مراجعة: محمد علي النجار، ج (14)، باب الدال والنون.

و الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الفتاح الحلوم، مراجعة: مصطفى حجازي، ج(23). مادة (د ن ف)

(8) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 263/1.

(9) البيت بلا نسبة في: سبويه، الكتاب، 264/1. والشاهد فيه: قوله: (من لد شَوْلًا).

(10) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، 265/1.

(11) التصريح، 194/1



الثامن: باب لا العاملة عمل إن المشددة:

- 1- علل ابن هشام⁽²⁾ عدم تكرار لا العاملة عمل (إن) مع المعرفة في قول الشاعر:
"أشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتَ شَائِيَّةٌ مِنْ شَائِنَا شَانِي" (3)

بالضرورة الشعرية، وقد أعرب الأزهرى البيت ووضح معانيه، وقال في معنى (شاني):⁽⁴⁾ "من الشئان، وهو البغض، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربعة".
قال الدنوشري عن قول الأزهرى: "من الشئان":⁽⁵⁾ قال الشيخ إبراهيم السفاقي في إعرابه شئان: هو البغض، وفعله: شئء يشئأ شئاً وشئاناً مثلثي الشين فهذه سئة: ومشئوءة وشئاءة وشئاءة ومشئأة ومشئأة ومشئأة وشئاناً وشئاناً، فهذه خمسة عشر وهي أكثر ما حفظ للفعل."⁽⁶⁾

التاسع: باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتتصيهما مفعولين:

1- ذكر ابن هشام النوع الثاني⁽⁷⁾ من الأفعال التي تتصب مفعولين، وهو أفعال التصيير قانلاً:⁽⁸⁾ "النوع الثاني: أفعال التصيير، ك(جَعَلَ)، و(رَدَّ)، و(تَرَكَ)، و(اتَّخَذَ)، و(تَّخَذَ)، و(صَيَّرَ)، و(وَهَبَ)".
وضح الدنوشري قوله: "و(صَيَّرَ)"، قانلاً:⁽⁹⁾ "صَيَّرَ وَأَصَارَ" منقولان بالهمزة والتضعيف من (صَارَ) الذي هو من أخوات (كَانَ)، تقول: أَصَارَ زَيْدٌ عَمْرًا عَالِمًا، وإن كان (صَارَ) بمعنى (انْتَقَلَ وَرَجَعَ) تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر إذا ضعف، نحو: صَيَّرْتُكَ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا، أي: نَقَلْتُكَ إِلَيْهِ، وإن كان بمعنى التغيير إلى وصف كما هو في أخوات (كَانَ) تعدت إلى مفعولين، نحو: صَيَّرْتُ زَيْدًا عَالِمًا، ومن أفعال التصيير (ضَرَبَ)، نحو: ضَرَبْتُ الْفِضَّةَ خُلْجَالًا، والحال المنقولة من (كَانَ) بمعنى (صَارَ)، كقوله: أَكُنْتُ زَيْدًا عَالِمًا، أي: صَيَّرْتُهُ عَالِمًا، قال ابن مالك:⁽¹⁰⁾ ولا أعرفه مسموعًا."

العاشر: باب الفاعل:

1- وضح الأزهرى جواز تذكير الفاعل وتأنيثه في مسألتين الأولى منهما هي:⁽¹¹⁾ "المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الأخطل:

لَقَدْ وُلِدَ الْأَخِيظَلُ أُمُّ سُوءٍ
عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ⁽¹²⁾

فترك التاء من (وُلِدَتْ)؛ لوجود الفصل بالمفعول وهو (الأخيظل) - بالتصغير - و(الصُّلْبُ) - بضم الصاد المهملة - جمع صُلْبِ النَّصَارَى، و(الشَّامُ) جمع شَامَةٌ."

(1) حاشية التصريح، 194/1.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 7-6/2.

(3) البيت بلا نسبة في: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، 207/2. والشاهد فيه: "قوله: (لا أنت) وذلك أن لا إذا كان اسمها معرفة أو منفصلاً منها يجب تكرارها وهانذا ترك التكرار لأجل الضرورة، ومذهب المبرد وابن كيسان أنه لا يشترط التكرار مطلقاً واحتجاً على ذلك بهذا البيت." العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، 787/2.

(4) التصريح، 238/1.

(5) حاشية التصريح، 238/1.

(6) ينظر: البحر المحيط فقد عدها سئة عشر مصدراً. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: زهير جعيد، 155/4.

(7) النوع الأول: هو أفعال القلوب

(8) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 51/2.

(9) حاشية التصريح، 251/1.

(10) شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون، 83/2.

(11) التصريح، 279/1.

(12) البيت لجرير في ديوانه، شرح: محمد إسماعيل الصاوي، (مطبعة الصاوي)، ص515. والشاهد فيه: "قوله: (ولد) حيث ترك فيه التاء، والحال أنه مسند إلى أم سوء، وذلك لوجود الفصل بينهما؛ كما في قولك: حضر القاضي اليوم امرأة." العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، 934/2.



قال الدنوشري عن قوله: "جَمَعُ شَامَةً":⁽¹⁾ "لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحد بالتاء ك(تَمْرٍ) و(تَمْرَةَ), بل جعله ك(تُخْمٍ) و(تُخْمَةَ) جمعاً لغلبة التانيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه اسم جمع."

الحادي عشر: باب التمدي والنزوم:

1- ذكر ابن هشام⁽²⁾ اثنتي عشرة علامة على النوع الثالث من أنواع الفعل⁽³⁾ وهو الفعل اللازم، والعلامة الثامنة الثامنة منها قوله:⁽⁴⁾ "أن يكون موازناً لأفعلل كَأفشعَرَر, وأشَمَارَر."

وقد وضّح الأزهري هذه العلامة بقوله: "أفعلل - يفتح اللام الأولى، وتشديد الثانية - ك (أفشعَرَر), (أشَمَارَر) - بمعجمتين - وهو بناء مُقْتَضِب, وقيل: ملحق بـ(أخرنَجَم)⁽⁵⁾, وأصلهما: أفشعَرَر, وأشَمَارَر - بسكون العين والهمزة - والهمزة - فكرهوا اجتماع مثلين متحركين, فأسكنوا الأول, ونقلوا حركته إلى ما قبله, ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر, قاله أبو البقاء⁽⁶⁾. واعترض بأن حكم الملحق ألا يدغم؛ لأنّ تفاوت الموازنة؛ ولهذا وجب الفك في (أفغسَس)⁽⁷⁾ والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع."

علّق الدنوشري على قوله: "بأنّ حكم الملحق ...", قائلاً:⁽⁸⁾ "عرّف بعضهم الإلحاق بقوله: جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساوياً له في التكسير والتصغير وغير ذلك."⁽⁹⁾

الثاني عشر: باب المفعول المطلق:

1- ذكر ابن هشام الحالات التي ينوب فيها ما يدل على المصدر، عن المفعول المطلق في النصب، ومنها قوله:⁽¹⁰⁾ "أو مرادف له نحو: (شَنِنْتُهُ بُغْضًا), و(أَحْبَبْتُهُ مَقَّةً), و(فَرَحْتُ جَدًّا). وهو بالذال المعجمة مصدر جدل بالكسر -"

شرح الأزهري قوله: "أو مرادف له نحو: (شَنِنْتُهُ بُغْضًا)", قائلاً:⁽¹¹⁾ "أو مرادف له معني نحو: (شَنِنْتُهُ بُغْضًا), ف (بُغْضًا) مفعول مطلق نائب عن (شَنَأَ) فَإِنَّ (الشَّنَأَ) مصدر (شَنِئَ) - بكسر النون - مرادف للبعض."

قال الدنوشري عن قوله: "شَنِئَ":⁽¹²⁾ "بكسر الشين له خمسة عشر مصدرًا بيّنها السفاقي في قوله تعالى: (وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَنَاؤُكُمْ) [المائدة: من آية 2, ومن آية 8], وفي حفطي أنّه قال: ليس لنا فعل له خمسة عشر مصدرًا سواء فليراجع⁽¹³⁾, وفي القاموس:⁽¹⁴⁾ (شَنِئَ) كـ(عَلِمَ) و(مَنَعَ) فاقتصار الشارح على الأول قصور منه."

(1) حاشية التصريح, 279/1.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, 177/2-178.

(3) الأول: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم (كان وأخواتها). النوع الثاني: الفعل المتعدي.

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, 177/2.

(5) الزبيدي, تاج العروس من جواهر القاموس, تحقيق: عبدالمعطي الطحاوي, مراجعة: حسين محمد شرف و خالد عبدالكريم جمعة, مادة (ح ر ج م), 474/31. "أخرنَجَم الرَّجُلُ: أراد الأمر ثم كذب, أي: رجَع عنه, وأخرنَجَم القَوْمُ: اجتمع بعضهم إلى بعض."

(6) أبو البقاء العكبري, اللباب في علل البناء والإعراب, تحقيق: محمد عثمان, ص 426.

(7) الجوهر ي, الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار, مادة (ف ع س) "أفغسَس: أي تأخر و رجع إلى خلف."

(8) حاشية التصريح, 311/1.

(9) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد, (المكتبة التوفيقية), 127/2.

(10) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, 213/2.

(11) التصريح, 327/1.

(12) حاشية التصريح, 327/1.

(13) وقال سيبويه عن الفعل (شَنِئَ): "وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب, ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل, إلا أن يشد شيء, نحو: شننته شنائاً." الكتاب, 15/4.

(14) الفيروز أبادي, القاموس المحيط, مادة (ش ن أ), باب الهمزة, فصل الشين. وما ورد فيه قوله: "شَنَأَهُ" كـ(مَنَعَهُ وَسَمِعَهُ)."

و الزبيدي, تاج العروس من جواهر القاموس, تحقيق: عبد الستار أحمد فراج, ج 1, مادة (ش ن أ). ونص قوله: "شَنِئَ حَقَّهُ, أي: كـ(عَلِمَ) إذا أقرّ به وأخرجه من عنده."



2- ومما ينوب عن المفعول المطلق المصدر المشارك له في مادته وقد ذكر ابن هشام له ثلاثة أقسام، قائلاً: (1) "أو مشارك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: اسم مصدر...، واسم عين، ومصدر لفعل آخر، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: الآية 17]..." (2) "فاسم العين نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: الآية 17]، ف(نَبَاتًا) اسم عين للنبات، وهو ما ينبت من زرع، أو غيره، ومنه: زكاة النبات، وعن سيبويه: (3) "أَنَّ (نَبَاتًا) فِي الْآيَةِ مَصْدَرٌ جَارٍ عَلَى غَيْرِ الْفِعْلِ، فَكَأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ (إِنْبَاتًا) - قَالَ الشَّاطِبِيُّ (4) - فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ مَا كَانَ مَصْدَرًا لِفِعْلٍ آخَرَ نَحْوُ: ﴿وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾ [المزمل: من الآية 8]، ف(نَبَاتًا) نَائِبٌ عَنِ (إِنْبَاتًا)، وَ(تَبْيِيلًا) نَائِبٌ عَنِ (تَبَيَّلًا). وَالْأَصْلُ فِي مَصْدَرٍ: (أَنْبَتَ وَتَبَيَّلَ)، (إِنْبَاتًا، وَتَبَيَّلًا)؛ لِأَنَّ قِيَاسَ مَصْدَرٍ (أَنْبَتَ) الْإِنْبَاتُ، لَا النَّبَاتُ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ (نَبَتَ)..."

قال الدنوشري عن قوله: "مصدر جار...": (5) "يؤخذ من كلام الجامي: (6) "أَنَّهُ أَيُّ: (نَبَاتًا) مَصْدَرٌ (نَبَتَ) وَعِبَارَتُهُ (وَأَمَّا بِحَسَبِ الْبَابِ)، نَحْوُ: أَنْبَتَهُ اللَّهُ نَبَاتًا حَسَنًا، وَسَيَبِيهِ يَقْدَرُ لَهُ عَامِلًا مِنْ بَابِهِ، أَيُّ: قَعَدْتُ وَجَلَسْتُ جُلُوسًا وَأَنْبَتَهُ اللَّهُ فَنَبَتَ. اهـ"

و في الختام فقد خلص هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها:

- وضوح دقة الدنوشري من خلال آرائه وحرصه على التنبيه على ما يراه خطأ مع توضيحه للصواب وبيانه، وظهر من خلال آرائه دقة ملاحظاته وتعليقاته، مع وضوح اهتمامه بالمعنى وصياغة العبارات.
- استشده الدنوشري بالحديث في هذا البحث في موضعين.
- ورد للدنوشري في هذا البحث نظم من ثلاثة أبيات في باب الجمع بألف وتاء مزيدتين.
- تنوع مصادر الدنوشري التي استعان بها في آرائه، كما استعان بمعاجم اللغة مثل: القاموس المحيط للفيروز أبادي.
- نقل الدنوشري في أحد آرائه عن ابن فلاح من كتابه (الكافي) والذي يُعد من الكتب المفقودة.
- نقل الدنوشري الكثير من الآراء ممن سبقه فتارة يذكر النص دون تعقيب؛ وتارة يعارض ويوافق ويستدرك ويعلل، مما يبين أنه لم يكن ناقلاً فحسب.
- اهتم الدنوشري بتوضيح الأوزان الصرفية لبعض الكلمات .

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 213/2.

(2) التصريح، 327/1.

(3) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، 81/4-82. باب (ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد)

(4) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عياد بن عيد التُّبَيْتِي، 226/3.

(5) حاشية التصريح، 327/1.

(6) الملا جامي، شرح الملا جامي (الفوائد الضيائية) على متن الكافية في النحو، تحقيق: أحمد عزو عناية و علي محمد مصطفى، 228 /1.



المصادر والمراجع

1. الأزهرى, أبو منصور محمد بن أحمد(د.ت) تهذيب اللغة, تحقيق: يعقوب عبد النبي, مراجعة: محمد علي النجار, الدار المصرية للتأليف والترجمة.
2. الأزهرى, خالد زين الدين بن عبدالله :
a. (د.ت) شرح التصريح على التوضيح, غير محقق, دار الفكر.
b. (1413هـ-1992م) التصريح بمضمون التوضيح, تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم, القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.
c. (1421هـ-2000م) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, تحقيق: محمد باسل عيون السود, بيروت: دار الكتب العلمية.
3. الأشموني, (1375هـ-1955م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, بيروت: دار الكتاب العربي.
4. البيهقي, أبو بكر أحمد ب الحسين بن علي (1424هـ-2003م) السنن الكبرى, تحقيق: محمد عبدالقادر عطا, بيروت: دار الكتب العلمية.
5. ابن جني, أبو الفتح عثمان , (د.ت) سر صناعة الإعراب, تحقيق : حسن هنداوي.
6. الجوهرى, إسماعيل بن حمّاد (1399هـ-1979م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, ط2, بيروت: دار العلم للملايين.
7. ابن الحاجب وآخرون(1435هـ-2014م)مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط, تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين, بيروت: دار الكتب العلمية.
8. أبو حيان الأندلسي, محمد بن يوسف:
a. (1418هـ-1998م) ارتشاف الضرب من لسان العرب, تحقيق: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبدالنواب , القاهرة: مكتبة الخانجي.
b. (1432هـ-2010م) البحر المحيط في التفسير, عناية: زهير جعيد, بيروت: دار الفكر.
9. حاجي خليفة, مصطفى بن عبدالله (1941م) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, بيروت: دار إحياء التراث العربي.
10. ابن خالويه (1407هـ-1986م) ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن تّريد, دراسة وتحقيق: محمود جاسم محمد, بيروت: مؤسسة الرسالة.
11. الدّميري, كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى (1425هـ-2004م)النجم الوهاج في شرح المنهاج, تحقيق: لجنة علمية, جدة: دار المنهاج.
12. الزبيدي, السيد محمد مُرتضى الحسيني(1965م/2001م) تاج العروس من جواهر القاموس, تحقيق: مجموعة من المختصين, الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
13. السعدي, عبد الرزاق عبدالرحمن أسعد (1404هـ-1984م) ابن فلاح النحوي المتوفي سنة 680هـ - 1281م: حياته, وأراؤه, ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم ب"المغني", رسالة دكتوراه, جامعة أم القرى, مكة المكرمة .
14. سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر, (1988م) الكتاب كتاب سيبويه, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, ط3, القاهرة: مكتبة الخانجي.
15. السيوطي, جلال الدين :
a. (1413هـ-1992م)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون و عبد العال سالم مكرم, بيروت : مؤسسة الرسالة.
b. (1426هـ-2005م) جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير, القاهرة: الأزهر الشريف.
16. السيوطي, جلال الدين والتازي, عبد الهادي (2000م) الطرثوث في خبر البرغوث, مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق, المجلد (75), ج(2): 227-290.
17. الشاطبي, أبو اسحاق إبراهيم بن موسى (1428هـ-2007م) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, تحقيق: عياد بن عيد الثبيني, مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي, جامعة أم القرى.



18. الصاعدي, خالد بن مقبل بن ناشي (1430هـ), حواشٍ على توضيح الألفية لناصر الدين محمد بن عبد الله اللقاني, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية, المدينة المنورة .
19. الصاوي, محمد إسماعيل عبدالله (د.ت) شرح ديوان جرير, مطبعة الصاوي.
20. الصبّان (د.ت) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني, تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد, المكتبة التوفيقية.
21. ضيف, شوقي (د.ت) المدارس النحوية, ط7, القاهرة: دار المعارف.
22. ابن العجاج, رؤية (---) مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج, تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي, الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.
23. ابن عقيل, العقيلي (2009م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين بن عبدالله بن عقيل العقيلي ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل, تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد, القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع.
24. العكبري, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1430هـ-2009م) اللباب في علل البناء والإعراب, تحقيق: محمد عثمان, القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
25. العلمي, ياسين بن زين الدين (---) حاشية على شرح التصريح على التوضيح, (غير محقق), دار الفكر.
26. عمرو ابن كلثوم (2012م) معلقة عمرو بن كلثوم, تحرير ووضع الحواشي: محمد علي الحسني, أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة, دار الكتب الوطنية.
27. العيني, بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (1434هـ-2010م) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب(شرح الشواهد الكبرى), تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبدالعزيز محمد فاخر, ط1, القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
28. الفارسي, أبو علي الحسن بن عبد الغفار:
- a. (1404هـ/ 1413هـ - 1984م/1993م) الحجة للبراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد, تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني, مراجعة وتدقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق, دمشق: دار المأمون للتراث.
- b. (1414هـ-1993م) التعليقة على كتاب سيبويه, تحقيق: عوض بن حمد القوزي, القاهرة: مطبعة الأمانة.
29. الفراهيدي, الخليل بن أحمد (1424هـ-2003م) كتاب العين, تحقيق: عبدالحميد هنداوي, بيروت: دار الكتب العلمية.
30. الفيروز أبادي, مجد الدين محمد بن يعقوب (1426هـ-2005م) القاموس المحيط, تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, إشراف: محمد نعيم العرفسوسي, ط8, بيروت: مؤسسة الرسالة.
31. ابن مالك, أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبدالله بن عبدالله:
32. (د.ت) متن الألفية, غير محقق, بيروت: المكتبة الشعبية.
33. (1410هـ -1990م) شرح التسهيل, تحقيق: عبدالرحمن السيد, ومحمد بدوي المختون, القاهرة: هجر للطباعة والنشر.
34. الميرد, أبو العباس محمد بن يزيد:
- a. (1415هـ-1994م) المقتضب, تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة, ط3, القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- b. (1417هـ-1997م) الكامل في اللغة والأدب, تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط3, القاهرة: دار الفكر العربي.
35. المرادي, الحسن بن قاسم (1422هـ-2001م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان, القاهرة: دار الفكر العربي.
36. الملا جامي, عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (1430هـ-2009م) شرح مَلَا جامي (الفوائد الضيائية) على متن الكافية في النحو, تحقيق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى, بيروت: دار إحياء التراث العربي.
37. ابن الناظم, أبو عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (1420هـ-2000م) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد باسل عيون السود, بيروت: دار الكتب العلمية.



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانية والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com editor@jalhss.com

Volume (116) January 2025

العدد (116) يناير 2025



38. النسائي, أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (1421هـ- 2001م) كتاب السنن الكبرى, تقديم: عبدالله بن عبد المحسن التركي, إشراف: شعيب الأرنؤوط, تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي, بيروت: مؤسسة الرسالة.
39. ابن هشام الأنصاري, أبو محمد عبد الله جمال الدين (د.ت) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, بيروت: دار الفكر.
40. ابن يعيش النحوي, موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (1422هـ- 2001م) شرح المفصل للزمخشري, تحقيق: إميل بديع يعقوب, بيروت: دار الكتب العلمية.